المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 01-08-2006 العـــدد : 4677
الصفحـات : 2 المسلسل : 9

9400 ريال الراتب السنوي للمستفيد الأول وإضافة 3100 لكل فرد إضافي

مجلس الوزراء يوافق على مشروع نظام الضمان الاجتماعي لتطبيقه بعد 90 يوما

التواصل مع الدول التي أدانت إسرائيل وخصوصا الدول الأوروبية وروسيا والصين

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 01-08-2006 العـــدد : 4677
الصفحـات : 2 المسلسل : 9

جدة - واس: وافق مجلس الوزراء أمس على مشروع نظام الضمان الاجتماعي، وذلك بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 47/63 وتاريخ 1426/10/25هـ على أن يتم العمل بهذا النظام بعد 90 يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ومن أبرز ملامح هذا النظام قصر الانتفاع من أحكامه على المواطنين السعوديين المقيمين في المملكة إقامة دائمة، أما المستثنون من شرط الجنسية فهم: المرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي أو أرملته التي لها أولاد منه، أبناء الأرملة السعودية من زوجها الأجنبي، إضافة إلى المعوقين والأرامل ذوات الأيتام والأيتام ممن لا تتوافر لديهم وثائق إثبات الجنسية السعودية ولديهم بطاقات تنقل.

وحدد النظام الجديد مقدار المعاش السنوي للمستفيد الأول بمبلغ 9400 ريال، بزيادة 3100 ريال لكل فرد إضافي، على ألا يتجاوز مقدار ما تتقاضاه الأسرة المكونة من ثمانية أفراد مبلغ 31100 ريال سنويا.

وفوض النظام الجديد وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الجهات المختصة، لاتخاذ التدابير اللازمة لتأهيل من يمكن تأهيله من المستفيدين من أجل تمكينهم من كسب معيشتهم ودعم مشاريعهم الإنتاجية وفق الضوابط التي تحددها اللائحة.

كما قرر المجلس في جلسته التي رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بعد ظهر أمس، في قصر السلام في جدة، إنشاء صندوق لدعم أسر مدمني المخدرات أثناء مدة علاجهم، وتأهيلهم على أن يستفاد من إمكانيات الصندوق في تدريب المتعافين من أجل تأهيلهم للدخول في سوق العمل ليتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم.

جاء ذلك ضمن القواعد والإجراءات التي أقرها المجلس بناء على ما رفعه الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ورئيس اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري، باتخاذ عدد من القواعد والإجراءات، وذلك لتفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في مجال مكافحة المخدرات بشكل عام، وفي جانب التوعية الوقائية والدعم الذاتي بشكل خاص، ويكون لها دور تنسيقي في أعمال الأجهزة المعنية بالمكافحة بما في ذلك الجانب الأمني مع احتفاظها بأداء النشاطات والبرامج في مجال التوعية والتعليم الوقائي.

كما أعلن المجلس التشكيل الجديد للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات على النحو الآتي: وزير الداخلية (رئيسا)، الرئيس العام لرعاية الشباب (عضوا)، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية (عضوا)، وزير الشؤون الاجتماعية (عضوا)، وزير التربية والتعليم (عضوا)، وزير الصحة (عضوا)، وزير الثقافة والإعلام (عضوا)، مدير عام مصلحة الجمارك (عضوا)، رئيس اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات (عضوا)، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يختارون لذواتهم ويعينون بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات بناء على ترشيح من رئيس اللجنة، على أن يمثلوا مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وأمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات (مقررا).

وقرر المجلس تكوين "لجنة تحضيرية" للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، تضم في عضويتها عددا من المختصين والخبراء ذوي الكفاية والتأهيل في مجال التوعية والتعليم الوقائي ومجال العلاج والتأهيل، يرشحون بناء على خبراتهم، إضافة إلى عضوية أمين عام اللجنة الوطنية

المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 01-08-2006 العـــدد : 4677
الصفحـات : 2 المسلسل : 9

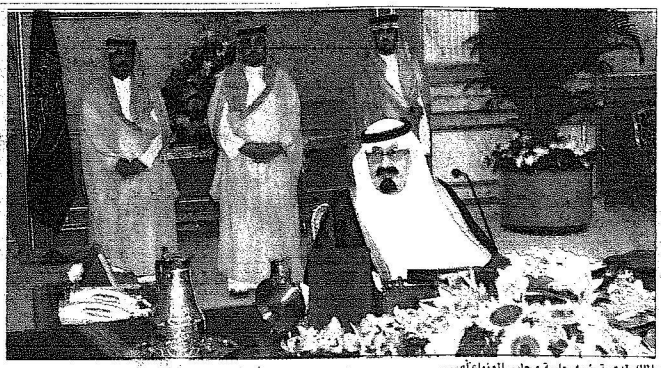

الملك لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس.

إنشاء صندوق لدعم أسر مدمني المخدرات أثناء علاجهم والصرف منه على تأهيلهم

توحيد المواقف العربية والإسلامية تجاه العدوان الإسرائيلي والجهات الداعمة له

لمكافحة المخدرات.

وكان خادم الحرمين الشريفين قد أطلع المجلس في بداية الجلسة على مجمل اللقاءات والاتصالات التي أجراها مع قادة ومبعوثي الدول، وعلى وجه الخصوص لقاءاته مع فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس مصر، الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن، وفؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان، والتي تركزت حول الموقف في لبنان الشقيق والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكيفية التصدي للحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل على البلدين الشقيقين. وأوضح إياد بن أمين مدني وزير الثقافة والإعلام في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس أكد على موقف المملكة تجاه الأحداث الحالية في المنطقة، والذي يعمل على دعم وحدة القرار الوطني في لبنان الشقيق، والحرص على شرعية الدولة اللبنانية وفقما جاء في اتفاق الطائف وجلسات الحوار الوطني اللبناني، ودعم سيطرة الدولة ومؤسساتها الوطنية الرسمية على كامل التراب اللبناني، وتحميل إسرائيل المسؤولية الأخلاقية والسياسية والمادية الكاملة على ما تركبه من مجازر وجرائم حرب في حق الشعب اللبناني الشقيق ومؤسساته وبنيانه وكل مقومات معاشه وحياته، كما يعمل على توحيد المواقف العربية والإسلامية تجاه العدوان الإسرائيلي والجهات الداعمة له، والتواصل المستمر مع الدول الصديقة التي أدانت الانتهاكات الإسرائيلية في لبنان وتعمل جادة على إقرار وقف فوري للعمليات العسكرية ، وعلى وجه الخصوص معظم الدول الأوروبية ، وجمهورية روسيا الاتحادية ، وجمهورية الصين الشعبية، إضافة إلى التصدي للتوجه الإيديولوجي الذي يسعى إلى تفجير المنطقة، وإذكاء أسباب الفرقة والانقسام داخل دولها، كما هو حادث في العراق الشقيق وفلسطين المحتلة وتجري محاولة تنفيذه في لبنان أيضا، والوقوف بكل إمكانات المملكة السياسية والاقتصادية مع الشعب اللبناني الشقيق، كما سيعمل على دعم وحدة القرار الفلسطيني، واستقلاليته، وفك الحصار المالي والاقتصادي والسياسي المفروض على مؤسساته الشرعية والوقوف مع الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما ثمن المجلس أيضا في هذا السياق تفاعل المواطنين في المملكة مع حملة التبرعات الشعبية المستمرة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين لنصرة الشعب اللبناني.

وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي: وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رئيس هيئة إدارة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات أو من ينيبه، للتباحث مع الجانب التركي للتوصل إلى مشروع مذكرة تعاون بين المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في السعودية، والمديرية العامة لأرشيف الدولة في رئاسة الوزراء التركية، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه، ورفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

كما وافق المجلس على تفويض وزير الصحة أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة السعودية ووزارة الصحة التركية، وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

"تفويض محافظ الهيئة العامة للاستثمار، أو من ينيبه، للتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة والحكومة التركية حول تشجيع الاستثمارات والحماية المتبادلة لها، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

كما وافق مجلس الوزراء على نقل وتعيينات بالمرتبتين 15 و14 وذلك على النحو التالي: نقل عبد العزيز بن صالح بن سليمان الحواس من إمارة منطقة المدينة المنورة إلى رئاسة الاستخبارات العامة، وتعيينه على وظيفة مستشار معلومات بالمرتبة 15، تعيين علي بن أحمد بن عبد الرحمن قزاز على وظيفة "وزير مفوض أ" بالمرتبة 14 في وزارة الخارجية، تعيين حسين بن عبد الرحمن بن حسين العمير على وظيفة "مدير عام الشؤون الإدارية والمالية" بالمرتبة 14 في ديوان المراقبة العامة.